

المناخ يحول الكويت إلى طاردة للعيش في 2050

أسطول السيارات ومضاغة تشجير الكويت وجعلها صديقة للبيئة، في إشارة إلى تحقيق هدف "الكويت الخضراء" في 2035، فقد تراجع مؤشرات الحياة الصحية للأجيال القادمة التي قد تواجه مشاكل تنفس هواء صحي. وبعد أكثر من 20 عاما فقط قد ترتفع درجة الحرارة في الكويت وبعض دول الشرق الأوسط إلى مستويات قياسية تتجاوز معدلات 50 درجة، وقد يصل متوسط الزروة في بعض المناطق إلى 60 درجة مئوية، وفرضية الوصول إلى مثل هذا المناخ تحتمل التغيرات السريعة لأثار حدة التلوث والاحتباس الحراري، وفي مثل هذه السيناريوهات قد يصبح الإنسان مجبرا على التكيف مع هواء حار وثقيل محمل بالجسيمات الملوثة، ومثل هذا المناخ إن بات واقعا فقد لا يسمح للإنسان حتى بالخروج من باب المنزل وتنفس هواء نقي.

وتواجه الكويت أيضا مخاطر ارتفاع مستوى سطح البحر وندرة المياه والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي. وفي السنوات الأخيرة كان هناك تغيير حاد في أنماط هطول الأمطار في الكويت، والذي قد يزعزج إلى تأثيرات تغير المناخ.

الإنسان في الكويت قد يصبح خلال العشرين عاما المقبلة عاجزا حتى عن الخروج من باب المنزل وتنفس هواء نقي

ورغم توفرها بشكل كبير ومثالي، لم تستثمر الكويت جهودا إضافية في تعميم تجربة الاستفادة من الطاقة الشمسية، حيث لم تقم بجهد واضح في تغيير سلوك المواطن في الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة، وهو ما مثل ضغطا مكثفا سنويا على خدمة الكهرباء ومحطات الطاقة التي تعاني من إجهاد تفرها بشكل أمّن. وفي حين تزيد مؤشرات تعرض الكويت سنويا لظاهرة الاحتباس الحراري في الوضع، أطلقت الحكومة مؤخرا خططها الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية في عام 2019 لمعالجة تغير المناخ. واستثمرت الدولة في الطاقة المتجددة لدعم هدفها المحتفل في زيادة الطاقات المتجددة إلى 15 في المئة من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام 2030، وبالتالي تقليل نحو 5 ملايين طن متري من انبعاثات الكربون من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وتعتمد محطات الطاقة الجديدة مثل مصفاة الزور معايير بيئية لتحسين جودة الهواء عن طريق الحد من انبعاثات أكسيد الكبريت. وفي ظل ندرة المياه تعمل الكويت أيضا على تطوير مشروع مياه الصرف الصحي في أم الهيمان، أحد أكبر المشاريع في العالم لمعالجة مياه الصرف الصحي، لتوفير المياه عن طريق إعادة استخدامها للري وأيضاً العمل على تحسين كفاءة صناعة تحلية المياه من خلال تكنولوجيا توفير المياه.

لكن كل هذه الحلول تظل محدودة النجاعة، حيث تفقد الكويت إلى تطبيق التشريعات والقوانين البيئية رغم توفرها مع ضعف مرصود في سياسات التوعية البيئية إعلاميا أو في المؤسسات التربوية.



سيناريوهات مقلقة لتقلب المناخ

الكويت - تحذّر دراسات من أن الكويتيين قد يواجهون بعد ثلاثين عاما فقط سيناريوهات مرعبة تكون نداياتها أضخم بكثير من جائحة كورونا العالمية، حيث باتت الكويت عرضة لتهديد طبيعي وجودي وجذبي في المدى المتوسط، وقد بدأت مؤشرات هذا التهديد في الظهور. ومثلما كانت جائحة فيروس كورونا وتداعياتها غير متوقعة فإن تطور خطر الاحتباس الحراري بات يصعب التنبؤ به في ظل تسارع مخاطره، حيث يستوجب مراجعة السياسات والتشريعات، وتواجه الكويت سيناريوهات مقلقة لتداعيات تقلبات المناخ الغامضة التي قد تترك تداعيات على الأرض وعلى صحة البشر، ولعل من أبرز المخاطر التي تقتضي زيادة مراجعة معايير السلامة من الكوارث الطبيعية تتقدم تداعيات الحرارة المرتفعة على صحة الفرد وارتباطها بأمراض مميتة.

وقد تراجعت جودة الهواء الذي يتنفسه الكويتيون في بعض مناطق البلاد إلى أدنى درجة لها منذ عقود ونصف بغير أمن، حيث تسهم عدة عوامل في رداء جودة الهواء في الكويت أبرزها انبعاثات المركبات والانبعاثات الصناعية ومصافي النفط والعواصف الترابية.

وأظهرت دراسة أعدها فريق مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث في سبعة أجزاء بالاعتماد على تحليل مؤشرات مختلفة أن الكويت في صدارة دول العالم العربي في دائرة الخطر البيئي، وأنها قد تتجاوز إلى مرحلة الخطر المحدق إن لم تسن "قانون طوارئ بيئية" يعدل من خطط الدولة التنموية في ظل المجالات ويدفع الحكومة إلى سرعة التكيف مع المخاطر البيئية الجديدة والمستجدة. واتضح رغم النوايا الإيجابية وإصلاح الخلل، أن الحكومة قد قصرت في تكيف سياساتها التنموية مع ظروف المخاطر البيئية الضاغطة.

وتتركز مصادر القلق إجمالا المرتبطة بالتغير المناخي حول زيادة احتمالات توقع مخاطر الحرائق والفيضانات وزيادة تلوث البحار وزيادة انقراض الكائنات على وقع تسجيل الكويت لخسائر كبرى في التنوع البيولوجي. ويحدث ذلك في ظل بداية رصد مؤشرات مقلقة على زيادة ندرة الموارد المائية مع زيادة إجهاد التربة وارتفاع درجات الحرارة.

ورغم توقعات الحكومة الكويتية لهذا التهديد من نحو أكثر من ثلاثة عقود إلا أن مخططات مواجهته لم يتم تنفيذها بشكل جدي وتم تأجيلها أو تسير بوتيرة بطيئة، وهو ما جعل الكويت اليوم مكتسوفة بشكل أكثر من أي بلد آخر في العالم على مخاطر التهديد المناخي المتمثل في الاحتباس الحراري.

وتسود التغيرات المناخية ناقوس الخطر الذي يتهدد حياة ثلث الكويتيين بشكل مباشر خلال 20 عاما من اليوم، ولا يبدو أن الكويت قادرة على تجنب تأثيرات الاحتباس الحراري الأخذة تداعياتها في الوضع والانتعاش، بل لم يعد متاحا لها إلا تقليص مخاطره التي قد تتحول إلى قاتلة وكارثية.

وهنا تبرز توصيات عملية ملحة تدفع الكويت إلى إيلاء أهمية لبدء تفعيل خطة طوارئ إنقاذ بيئي ملزمة قد تبدأ بتقليص مصادر انبعاثات الغازات السامة والذبيئة المسبب الأول للاحتباس الحراري وتقلبات المناخ العنيفة والتي قد تصبح خارج السيطرة خاصة خلال فصل الصيف والخريف.

وتكشف نتائج الدراسة أنه ما لم تتم السيطرة على الكثافة السكانية وتقليص

واشنطن تريد مسارا لإقرار منظومة برلمانية تونسية وليس إحياء البرلمان المعلق

لقاء الوفد الأميركي مع سعيد يُوشر على دور مركزي لواشنطن في أزمة تونس



مواقف داعمة لسعيد

بالولايات المتحدة وعلى أن "تونس ستظل بلدا معتدلا ومنفتحاً ومقتسباً بشراكاتة الاستراتيجية مع أصدقائه التاريخيين"، والولايات المتحدة بكل تأكيد في طليعة هؤلاء.

دور متمدد

رأى بعض المراقبين في زيارة الوفد الأميركي واستقباله على أعلى مستوى في تونس تكريسا للدور الذي أصبحت تلعبه الولايات المتحدة على الصعيد السياسي والدبلوماسي إضافة إلى دورها على الصعيد الأمني والعسكري في مواجهة الأخطار الإرهابية منذ سقوط نظام بن علي.

ويأتي هذا الدور المتمدد ومتعدد الأوجه على حساب فرنسا المنشغلة بانتخاباتها القادمة والتي اكتفت إلى حد الآن بمكالمات هاتفيتين واحدة للرئيس إيمانويل ماكرون وأخرى لوزير خارجيتها جون إيف لودريان مع نظيريهما التونسيين.

واشنطن قد تكون اختارت التعامل مع السلطات التونسية اجتنابا لإثارة الشارع المصطف بشكل كبير وراء سعيد

وتتوقع الأوساط الدبلوماسية أن تتابع واشنطن الأوضاع في تونس بشكل مباشر خلال 20 عاما من اليوم، ولا يبدو أن الكويت قادرة على تجنب تأثيرات الاحتباس الحراري الأخذة تداعياتها في الوضع والانتعاش، بل لم يعد متاحا لها إلا تقليص مخاطره التي قد تتحول إلى قاتلة وكارثية.

وقد ارتفعت بعض الأصوات في الأونة الأخيرة في تونس داعية إلى حركة دبلوماسية أكبر في اتجاه الولايات المتحدة بما يتناسب والأهمية المتزايدة للعلاقات الثنائية وتتصدى لأنشطة اللوبيين المدفوعة وغير مدفوعة الثمن لحركة النهضة وانصارها إضافة إلى الدعم الذي تقدمه شرائح النخبة الأميركية المتعاطفة مع الإسلاميين والشبكات الإخوانية المتضامنة مع النهضة على الساحة الأميركية.

ويبرر الداعون إلى الاهتمام بالعلاقة مع واشنطن باحتمال تأثير وجهات النظر الأميركية في نهاية المطاف على الموقف الأوروبي من الأوضاع في تونس إضافة إلى الدور الحيوي الذي سوف تلعبه الولايات المتحدة في دعم مطالب تونس من صندوق النقد الدولي.

وقد انتشرت مؤخرا تخمينات عن احتمال إدخال تعديل جزئي على الحكومة يشمل بالخصوص وزير الخارجية وطاقمه إضافة إلى اختيار سفير جديد في واشنطن بعد أن تمت دعوة السفير السابق نجم الدين بالآكل للعودة إلى تونس بعد الخامس والعشرين من يوليو.

وقد أعرب الوفد الأميركي (الذي تضمن برنامج لقاءات مع الدوائر الحكومية إضافة إلى المجتمع المدني والصحافيين) لمخاطبه التونسيين عن ارتياحه لتجاوز تونس الزلزال السياسي يوم الخامس والعشرين من يوليو دون عنف أو إراقة دماء. والمأمول أن يحافظ المسار التونسي على سلميته في المستقبل وهي المهمة التي سوف يلعب فيها الجيش والأمن دورا أساسيا.

وتبقى التساؤلات مطروحة حول إمكانية التوفيق بين أجندات الطرفين حتى وإن كان التركيز إلى حد الآن على تهدئة الأجواء والبحث عن نقاط التقاطع.

مرونة تكتيكية

يقول المحللون إنه رغم المرونة التكتيكية التي يظهرها الطرف الأميركي في مفاوضاته مع الأطراف الرسمية التونسية فإنه من غير المرجح أن يتراجع عن الاستراتيجية الإقليمية التي دفع إليها منذ اندلاع انتفاضات "الربيع العربي" والمرتكزة على تشريك الإسلاميين في العمليات السياسية.

وهذا الاعتبار حاضر في الأذهان خاصة وواشنطن تتأهب لتنظيم قمة عالمية للديمقراطيات في ديسمبر القادم. وإن لم يشر بيان البيت الأبيض صراحة إلى حركة النهضة فإنه دعا إلى "حوار يشمل الجميع" - في إشارة إلى كل الحركات السياسية في البلاد وذلك يعني بالخصوص حركة النهضة - كما طار مناقشة الإصلاحات التي يدعو سعيد لتنفيذها في تونس.

وسوف يشكل موضوع حركة النهضة ربما أكبر مسألة شائكة تواجهها الإدارة الأميركية في تعاملها مع الملف التونسي بعد أن أصبحت أغلبية التونسيين داخل السلطة وخارجها تنظر إلى حركة النهضة على أنها شكلت جزءا من منظومة فاسدة وفاشلة لا يمكن الرجوع إليها.

وكتب البرلماني السابق والمحلل السياسي الصبحي بن فرج على صفحته في فيسبوك "إن تقديم زيارة الوفد الأميركي على أنها تأشيرة أميركية لإنهاء الوضع الحالي وضغطه من أجل العودة إلى ما كان عليه الأمر قبل الخامس والعشرين من يوليو (...) هو من قبيل الوهم والهراس".

وكان سعيد نفسه أشار في العديد من المرات إلى أنه لن يقبل "العودة إلى الوراء".

ولكن الرئيس التونسي يجد نفسه اليوم في إطار تعامله مع واشنطن في موقف ليس له فيه أي خيار، وهو مضطر للحفاظ على علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ومواصلة التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري معها أكثر من أي وقت مضى، اعتبارا لكل الأزمات التي تواجهها البلاد. وقد أكد في لقاءه بالوفد الزائر بـ"القيم المشتركة" التي تجمع تونس

ويرى المحللون أن الصيغة الجديدة التي اعتمدها البيت الأبيض فضفاضة نسبيا، إذ تلج على اتباع مسار يسمح بإقرار منظومة برلمانية وليس إحياء البرلمان المعلقة أنشطته. وهذا التطور في التعابير يمنح سعيد هامشا زمنيا لإدخال الإصلاحات التي يراها ضرورية وحتى تنظيم انتخابات سابقة لأوانها.

ويقول المراقبون إن الولايات المتحدة قد تكون اختارت التعامل خطوة خطوة مع السلطات التونسية نظرا لدة الوضع واجتبابا لإثارة الشارع المصطف بشكل كبير وراء سعيد.

وتقول المصادر إن الأميركيين يتحركون كذلك من منطلق المخاوف على الاستقرار في تونس. وذلك يفسر على الأقل جزئيا إلحاح الوفد الزائر على ضرورة تعيين رئيس وزراء يتشكل حكومة من الكفاءات القادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والصحية. وهم يرون أن أي غياب للاستقرار في تونس ستكون له انعكاسات سلبية على محيطها الإقليمي وخاصة على مسار التسوية في ليبيا وهو مسار مضطرب أصلا.

زيارة الوفد الأميركي تكريس لدور واشنطن على الصعيد الأمني والعسكري في مواجهة الأخطار الإرهابية منذ سقوط نظام بن علي

وكان اللقاء التقي مساء الجمعة الماضي الرئيس التونسي قيس سعيد في قصر الرئاسة في قرطاج بحضور رئيسة الديوان الرئاسي نادية عكاشة ووزير الخارجية عثمان الجرندني.

وتراس الوفد الزائر النائب الأول لمستشار الأمن القومي الأميركي جون فاينر الذي كان مرافقا بمساعد وزير الخارجية بالنيابة المكلف بشؤون الشرق الأدنى جوي هود.

وكان اللقاء فرصة للرئيس التونسي للتأكيد على الشرعية الشعبية التي استند عليها تحركه، ورفضاً بذلك التاويلات التي عبر عنها منتقدوه في بعض العواصم الغربية من بينها واشنطن من أن الإجراءات التي اتخذتها - بتعليقه نشاط البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه - تهدد مسار الديمقراطية والحرية.

وجاء في بيان لرئاسة الجمهورية التونسية أعقب المقابلة أن سعيد ذكر مخاطبه الأميركيين بأن "التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها تدرج في إطار تطبيق الدستور وتستجيب لإرادة شعبية واسعة، لا سيما في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستنزاف الفساد والرشوة".

وتقول المصادر إن الأميركيين حاولوا إظهار مرونة - قد تكون تكتيكية محسب - في التعامل مع الملف التونسي دون تغيير جوهر في مواقفهم المعلنة من قبل. وقد حث البيان الصادر عن البيت الأبيض تونس على "عودة سريعة إلى طريق الديمقراطية البرلمانية"، وذلك خلافا للصيغة السابقة التي جاءت بعد المحاكمة الهاتفة لمستشار الأمن القومي جايم سيلفن مع سعيد يوم الحادي والثلاثين من يوليو وتضمنت دعوة إلى "عودة البرلمان المنتخب".

أظهرت زيارة وفد أميركي للرئيس التونسي قيس سعيد تجاوبا مع القرارات التي اتخذها سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، يعود في جزء كبير منه إلى توجس واشنطن من أن أي غياب للاستقرار في تونس ستكون له انعكاسات سلبية على محيطها الإقليمي وخاصة على مسار التسوية في ليبيا المضطرب أصلا، لكن هذه الزيارة الداعمة للمسار الانتقالي في تونس خضعت لتأويلات وقرارات مختلفة يزعم بعضها وجود ضغط أميركي من أجل العودة إلى ما قبل الخامس والعشرين من يوليو.

تونس - أثارت المواقف التي أعلن عنها البيت الأبيض عقب لقاء وفد أميركي رفيع المستوى بالرئيس التونسي قيس سعيد ردود فعل متباينة في تونس طغى عليها التوجس من تدخل أميركي في الشؤون الداخلية التونسية بهدف إنقاذ الإسلاميين وترميم دورهم في العملية السياسية رغم موجة الرفض الشعبية تجاههم التي أظهرتها احتجاجات الشارع.

ولكن المحادثات التي أجراها الوفد الأميركي أظهرت في حد ذاتها، حسب مصادر مطلعة في تونس، رغبة لدى واشنطن في التفاعل إيجابيا مع اتجاهات الرأي العام في تونس وانطلاقا من ذلك في إظهار قدر كبير من التفهم للاعتبارات التي دفعت قيس سعيد إلى اتخاذ الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.



الصبحي بن فرج
الزيارة الأميركية لا تضغط للعودة إلى ما قبل 25 يوليو

زيارة الوفد الأميركي تكريس لدور واشنطن على الصعيد الأمني والعسكري في مواجهة الأخطار الإرهابية منذ سقوط نظام بن علي

وكان اللقاء التقي مساء الجمعة الماضي الرئيس التونسي قيس سعيد في قصر الرئاسة في قرطاج بحضور رئيسة الديوان الرئاسي نادية عكاشة ووزير الخارجية عثمان الجرندني.

وتراس الوفد الزائر النائب الأول لمستشار الأمن القومي الأميركي جون فاينر الذي كان مرافقا بمساعد وزير الخارجية بالنيابة المكلف بشؤون الشرق الأدنى جوي هود.

وكان اللقاء فرصة للرئيس التونسي للتأكيد على الشرعية الشعبية التي استند عليها تحركه، ورفضاً بذلك التاويلات التي عبر عنها منتقدوه في بعض العواصم الغربية من بينها واشنطن من أن الإجراءات التي اتخذتها - بتعليقه نشاط البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من مهامه - تهدد مسار الديمقراطية والحرية.

وجاء في بيان لرئاسة الجمهورية التونسية أعقب المقابلة أن سعيد ذكر مخاطبه الأميركيين بأن "التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها تدرج في إطار تطبيق الدستور وتستجيب لإرادة شعبية واسعة، لا سيما في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستنزاف الفساد والرشوة".

وتقول المصادر إن الأميركيين حاولوا إظهار مرونة - قد تكون تكتيكية محسب - في التعامل مع الملف التونسي دون تغيير جوهر في مواقفهم المعلنة من قبل. وقد حث البيان الصادر عن البيت الأبيض تونس على "عودة سريعة إلى طريق الديمقراطية البرلمانية"، وذلك خلافا للصيغة السابقة التي جاءت بعد المحاكمة الهاتفة لمستشار الأمن القومي جايم سيلفن مع سعيد يوم الحادي والثلاثين من يوليو وتضمنت دعوة إلى "عودة البرلمان المنتخب".